

تسجيل ٢٢٥ حالة اعتقال تعسفي في شهر تشرين الثاني

التقرير يحتوي على:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

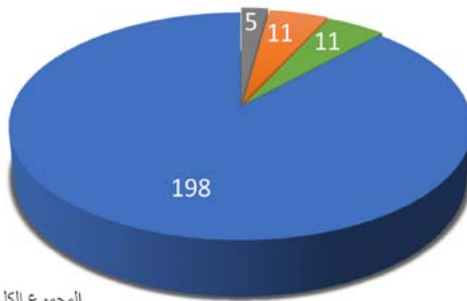
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها المجموعات المتطرفة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
- حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.
- نقاط مداهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها جهات غير معروفة.
- ثالثاً: التوصيات.

أولاً: مقدمة:

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

الاعتقال التعسفي



المجموع الكلي: 225

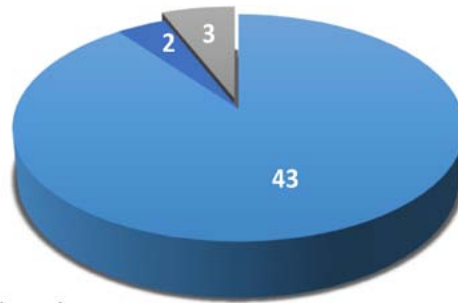
القوات الحكومية
فصائل المعارضة المسلحة
مجموعات متطرفة
■ ذكور ■ ذكور ■ إناث ■ ذكور

الشكل التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في شهر تشرين الثاني، التي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب ظروف الملاحقة والحظر المفروض من قبل القوات الحكومية والمجموعات المتطرفة، وبعض فصائل المعارضة المسلحة. وتُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك لدى سؤال الأهالي لها عن أبنائهم، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.



أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

إطلاق سراح المحتجزين



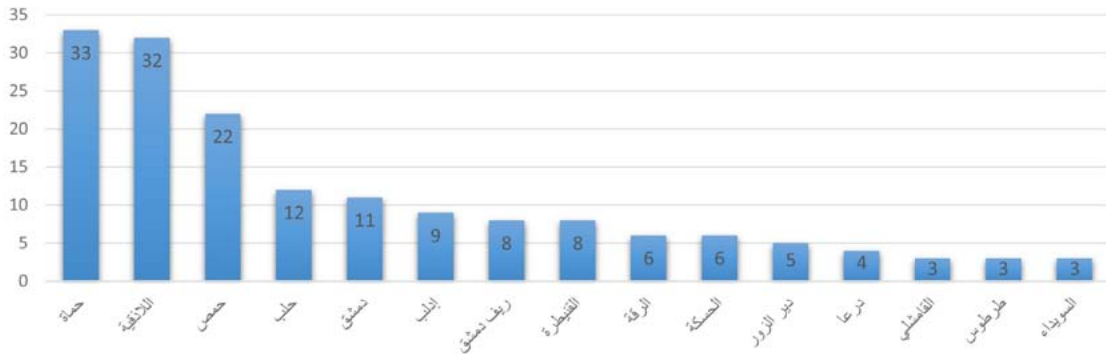
المجموع الكلي: 48

■ السجون المدنية والعسكرية ■ الأفرع الأمنية ■ مجموعات متطرفة

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

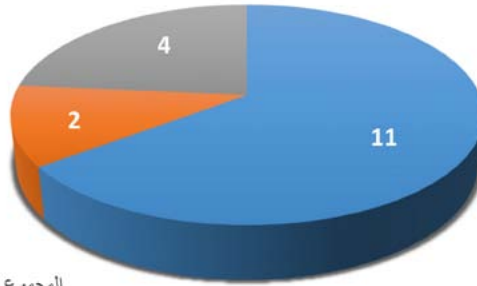
نقاط المداهمة والتفتيش

المجموع الكلي: 165



حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:

حالات خطف



المجموع الكلي: 17

■ مناطق تقع تحت سيطرة المعارضة المسلحة ■ مناطق تقع تحت سيطرة القوات الحكومية
■ مناطق تقع تحت سيطرة جماعات متطرفة

ثالثاً: التوصيات:

إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي:

١. على مجلس الأمن متابعة تنفيذ القرارات: ٢٠٤٢ الصادر بتاريخ ١٤/ أيار/ ٢٠١٢، والقرار ٢١٣٩ الصادر بتاريخ ٢٢/ شباط/ ٢٠١٤، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.
٢. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهما تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

